مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (١٠) العدد (١٠) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (10) 2026

عقود وصكوك التسليح والسيطرة: تحليل وثائقي وكمي نوعي لدور الشركات الأجنبية في إعادة بناء القدرات العسكرية العثمانية في العهد الحميدي حتى الحرب العالمية الأولى ١٨٦٧– ١٩١٤م.

د.إبراهيم محمد علاء الدين*

زياد عبد الحكيم عزالدين**

(تاريخ الإيداع ٣/٢٥ /٢٠٢٦. قُبِل للنشر في ٥/٢١ /٢٠٢٦)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور شركات الأسلحة الأجنبية في تحديث وتسليح الجيش والأسطول العثماني خلال المدَّة الممتدة من عام ١٨٧٦ إلى ١٩١٤م، مع التركيز على عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وقد اعتمد الباحث **منهجية** تحليل الوثائق التاريخية الأرشيفية العثمانية والأجنبية لتتبع تدفق الأسلحة والتقنيات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا وفرنسا إلى الدولة العثمانية، وبيان تكاليفها المالية وشبكات الفاعلين المحليين والأجانب الذين أداروا هذه التجارة؛ كما تقدم هذه الدراسة تحليلاً إحصائياً ومقارناً مفصَّلاً للشركات الرئيسة والدول وبخاصة مع روسيا القيصرية، مع ربط البيانات الاقتصادية بالسياق الجيوسياسي السائد آنذاك. تبيّن **النتائج** أن التنافس بين هذه الشركات أدى إلى استنزاف الاقتصاد العثماني واثقلت الدولة بديون طويلة الأمد، من خلال عقود تسليح ضخمة حيث بلغ إجمالي الإنفاق على الأسلحة الأجنبية حوالي 135 مليون ليرة عثمانية، نتج عنها ديون متراكمة تقدر بـ 118 مليون ليرة عثمانية، كما أسهم في تعزيز النفوذ السياسي والعسكري الألماني بشكل خاص. يقدم الباحث **توصيات** لدراسات مستقبلية للباحثين وصناع السياسات، حول تداعيات هذا الاعتماد الخارجي في التسليح على السيادة الوطنية والاستقرار المالي والبنى الاقتصادية والعسكرية العثمانية.

الكلمات المفتاحية: عقود التسليح– الديون العثمانية– الجيش ومصانع السلاح العثماني ، شركات الأسلحة الأجنبية.

*أستاذ مساعد– قسم التاريخ اختصاص حديث ومعاصر– كلية الآداب والعلوم الإنسانية–جامعة اللاذقية(تشرين سابقاً)– سورية.

** طالب دكتوراه – قسم التاريخ اختصاص تاريخ حديث ومعاصر– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة اللاذقية(تشرين سابقاً)–سورية.
Ziad.izaldeen@latakia-univ.edu.sy.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (١٠) العدد (١٠) ٢٠٢٦
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (10) 2026

Contracts and instruments of armament and control: a documentary and quantitative qualitative analysis of the role of foreign companies in the reconstruction of Ottoman military capabilities in the Hamidian era until the first World War 1867-1914.

Dr.Ibrahim Muhammad Alaa Al-Din*
Ziad Abd Al Hakim Iz aldine**

(Received 25/3 /2026. 21 /5/2026)

□ ABSTRACT□

This study aims to analyze the role of foreign arms companies in the modernization and arming of the Ottoman army and fleet during the period from 1876 to 1914, focusing on the reign of Sultan Abdul Hamid II, The researcher relied on the methodology of analyzing Ottoman and foreign archival historical documents to trace the flow of weapons and military technologies from the United States of America, Germany, Britain and France to the Ottoman Empire, and indicate its financial costs and networks of local and foreign actors who managed this trade. this study also provides a detailed statistical and comparative analysis of major companies and countries, especially with Tsarist Russia, while linking economic data to the prevailing geopolitical context at the time. The results show that the competition between these companies led to the depletion of the Ottoman economy and burdened the state with long-term debts, through huge armament contracts, where the total expenditure on foreign weapons amounted to about 135 million Ottoman liras, resulting in accumulated debts estimated at 118 million Ottoman liras, and also contributed to strengthening the German political and military influence in particular. The researcher provides recommendations for future studies for researchers and policymakers on the implications of this external dependence on armaments on national sovereignty, financial stability, and Ottoman economic and military structures.

Keywords: Armament contracts-Ottoman debts-Ottoman army and arms factories, Foreign arms companies.

* Assistant Professor - Department of History, Modern and Contemporary Specialization - Faculty of Arts and Human Sciences - University of Latakia (formerly tishreen) - Syria.
** PhD student , Department of History, specializing in Modern and Contemporary History - Faculty of Arts and Human Sciences - University of Latakia (formerly tishreen)
Ziad.izaldeen@latakia-univ.edu.sy.

المقدمة:

شهدت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولات جذرية في بنيتها العسكرية نتيجة للحروب المتكررة والتحديات الجيوسياسية السائدة آنذاك، بعيد الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧–١٨٧٨م) تحديداً. في هذا السياق، مثلت المدَّة بين عامي ١٨٧٦ و١٩١٤م مرحلة حرجة سعت خلالها الإمبراطورية إلى تحديث جيشها عبر الاستعانة بشركات الأسلحة الأجنبية المتقدمة في مجال التصنيع العسكري، ومن أبرز تلك الشركات هورتشيف الأمريكية (American Horcvchiff)، وشركة باور البريطانية (British Power)، وشركة كروب (Group) وماوزر (Mauser) ولوفيه (Lofe) وشركة جرمانيا (Germania German) الألمانية لصناعة السفن الحربية، وكان المندوبون العثمانيون والضباط لهم دور كبير وبارز في إبرام الصفقات والعقود. تهدف هذه المقالة إلى دراسة الظاهرة لا كمجرد سرد صفقات بل كحالة دراسة للاقتصاد السياسي للتسليح في دولة شبه محمية، هي كيف تحول سعي الدولة العثمانية للأمن عبر الاستيراد إلى أداة لتعميق تبعيتها الاقتصادية والسياسية، ومن كان المستفيد الرئيس من هذه الديناميكية؟

أهمية البحث وسبب اختياره:

يأتي اختيار هذه الدراسة من كونها تتناول قضية محورية في تاريخ الدولة العثمانية المتأخر، تجمع بين الأبعاد العسكرية والاقتصادية والجيوسياسية السائدة آنذاك. تكمن أهمية الدراسة في:

١. الأهمية التاريخية والمنهجية: حيث تمثل المدَّة ١٨٧٦–١٩١٤ المرحلة الأخيرة من محاولات الإصلاح العسكري العثماني قبل الانهيار، ويقدم الموضوع نموذجاً لدراسة التفاعل بين الدولة والمؤسسات الاقتصادية العالمية في القرن التاسع عشر، وتوفر وثائق الأرشيف العثماني والوزارات الأجنبية المختلفة ثروة لم يتم استغلالها بالكامل لفهم ديناميكيات تسليح الجيش.

٢. الأهمية المعاصرة: حيث تقدم الدروس المستفادة إطاراً لفهم تحديات التسلح في الدول النامية اليوم.

الإشكالية الرئيسة للدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في المفارقة بين الهدف المعلن لتحديث الجيش العثماني، والنتائج الفعلية المتمثلة في التبعية الاقتصادية والسياسية. الدراسة تسعى للإجابة عن السؤال المركزي التالي: كيف تحول سعي الدولة العثمانية لتحقيق الأمن عبر استيراد الأسلحة إلى أداة لتعميق تبعيتها، ومن المستفيد الرئيس من هذه الديناميكية؟ ويتفرع عنه تساؤلات ونقاط فرعية تتمثل في:

١. ماهي الظروف والدوافع التي شجعت الدولة العثمانية إلى الاعتماد الكبير على السوق العالمية لاستيراد الأسلحة ؟

٢. كيف تطورت حصص السوق للشركات الأمريكية والألمانية والبريطانية خلال المدَّة المدروسة؟

٣. ما هي الطرق التي اتبعتها الشركات الأجنبية لاختراق السوق العثمانية؟

٤. ماهي الآثار المترتبة على شراء السلاح الغربي، وما هي التكلفة الحقيقية لهذه السياسة على اقتصاد الدولة العثمانية وسياستها الخارجية؟

٥. ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة العثمانية للدول المعاصرة؟

المنهجية*:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج التاريخي التحليلي القائم على فحص الوثائق الأرشيفية الأولية، بما في ذلك وثائق الأرشيف العثماني (مثل سجلات Y.PRK.ASK وY.MTV وYA.HUS)، وتقارير السفارات والقنصليات الأجنبية، وسجلات عقود التسليح والمراسلات الرسمية بين الدولة العثمانية وشركات الأسلحة والمصادر الثانوية المتعلقة بالتاريخ الاقتصادي والعسكري للمدَّة المحددة، حيث تمت مقارنة البيانات الوثائقية وتحليلها ضمن الإطار التاريخي والسياق الجيوسياسي السائد آنذاك. اعتمدت الدراسة أيضاً منهج تحليل التكلفة– الفائدة لحساب العبء المالي الحقيقي للتسليح، وقد تم بناء معادلة التكلفة الإجمالية (TC = PC + IC + MC + LC) بالاعتماد على بيانات سعر الشراء (PC): المستخرجة من وثائق العقود في الأرشيف العثماني، وبيانات الفائدة (IC): المقدرة بناءً على متوسط أسعار الفائدة على القروض العثمانية (الديون العامة) في المدَّة ذاتها، والبالغ حوالي ٥–٦% سنوياً، وبيانات الصيانة (MC): المستخلصة من تقارير نظارة التجهيزات العسكرية العثمانية ومراسلاتها مع الشركات الألمانية بشأن الذخيرة وقطع الغيار.

أهداف البحث:

١– إظهار دور شركات الأسلحة الأجنبية في تحديث وتسليح الجيش والأسطول العثماني وقياس تطور النفوذ التجاري للشركات الأمريكية والبريطانية والألمانية في السوق العثماني.

٢– تحليل الوثائق التاريخية الأرشيفية العثمانية والأجنبية كماً ونوعاً لتتبع تدفق الأسلحة والتقنيات العسكرية إلى الدولة العثمانية، وبيان تكاليفها المالية عبر حصر قيمة العقود العسكرية المبرمة مع الشركات الأجنبية (١٨٧٦–١٩١٤)، وتحليل أثرها على المديونية الخارجية.

٣- كشف أساليب الاختراق وشبكات الفاعلين (الوسطاء والضباط) المحليين والأجانب الذين سهّلوا عقود التسليح.

٤- إيضاح أثر الإنفاق العسكري على الاقتصاد العثماني وعلى علاقاته الخارجية عبر مقارنات احصائية من خلال حساب العبء المالي طويل الأمد للتسليح (بما في ذلك الفوائد والصيانة والخسائر اللوجستية) ومقارنته بنماذج إقليمية ناجحة (روسيا، اليابان).

٥- تبيان الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة العثمانية للدول المعاصرة وتقديم توصيات لدراسات مستقبلية للباحثين وصناع السياسات، حول تداعيات هذا الاعتماد الخارجي في التسليح على السيادة الوطنية والاستقرار المالي والبنى الاقتصادية والعسكرية العثمانية.

---

*ملاحظة: مصطلح الجيوسياسي السائد آنذاك والوارد في المنهجية والمقدمة يشير إلى دراسة تأثير العوامل الجغرافية (كالموقع، المساحة، الموارد الطبيعية، الممرات المائية، والسكان) على السياسة الدولية، والعلاقات بين القوى العظمى، والسلوك الإستراتيجي للدول. ببساطة، تحلل كيف تستخدم الدول موقعها الجغرافي ومواردها كأدوات للوصول إلى القوة وتعزيز النفوذ، وكيف يؤثر التنافس على الأراضي والطرق الحيوية في تشكيل التحالفات والحروب. وقد صرّح الباحثون بشكل صريح في منهجيتهم أنهم سيقومون "بربط البيانات الاقتصادية بالسياق الجيوسياسي السائد آنذاك ."كما أشاروا في المقدمة إلى أن هدفهم هو دراسة الظاهرة "كحالة دراسة للاقتصاد السياسي للتسليح في دولة

شبه محمية"، محاولين الإجابة عن سؤال" :كيف تحول سعي الدولة العثمانية للأمن عبر الاستيراد إلى أداة لتعميق تبعيتها الاقتصادية والسياسية؟"

الإطار النظري(العرض):

أولًا: عقود المشتريات الحربية العثمانية من العتاد الأمريكي والأوروبي:

عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية 1861–1865م[ ]، قرر القادة وذوي الرأي الأمريكيون[١] البحث عن أسواق لتصدير الأسلحة والقطع الحربية الفائضة، ووجدوا ضالتهم لدى الدولة العثمانية التي ترتبط معهم بعلاقات قديمة منذ قرابة ٣٠ عاماً سابقةً عن حربها الأهلية حيث يمتد تاريخ الارتباط بينهما لـ(٧ من أيار عام ١٨٣٠)[ ][٢].

وقد اقتضت الضرورة خلال حكم السلطان عبدالعزيز[ ] تحديث دار المدفعية لمواجهة احتياجات الجيش العثماني[ ] ويمكن القول أن المدة التي سبقت[٤] الحرب العثمانية الروسية (1877–1878م)[ ][٥] كانت بمثابة المدة التي بلغت فيها الدولة العثمانية ذروتها فيما يتعلق بشراء الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، والهدف الملزم لتلك الزيادة ومن ثم نشوب الحرب المذكورة أنفاً، هو وقف الأطماع الروسية المتزايدة في غزو أراضي خانية القرم العثمانية والسيطرة على البحر الأسود ومضائقه (البوسفور والدردنيل)[ ][٦]،واسترداد الروس الأراضي التي خسروها في أثناء حرب القرم عام 1853م[ ][٧].

[ ] الحرب الأهلية الأمريكية 1861–1865م: وهي الحرب التي حدثت ما بين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، حول الرق والاقتصاد والسياسة، استخدمت فيها الغواصة، السفن المصفحة بالحديد والبندقية الأتوماتيكية، وبالونات الاستكشاف، وحرب الخنادق، التلغراف، السكك الحديد كأول استخدام لها في الحروب. النيرب، محمد محمود، 1977، *المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية حتى 1877م*، ج1، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، ص237 ./ النايف، حسام،٢٠١٥-٢٠١٦، *تاريخ امريكا الحديث والمعاصر١٤٩٢-١٩٤٥م*، منشورات جامعة دمشق، سورية، ص٣٢٩-٣٤٠.

2] YMTR246/59.

[ ] السلطان العثماني عبد العزيز بن محمود الثاني (١٨٣٠- ١٨٧٦م): تولى عرش السلطنة في اليوم الخامس والعشرين في شهر حزيران عام ١٨٦١م عقب وفاة اخيه السلطان عبد المجيد الأول، وكان عمره حينذاك أحد وثلاثون سنة وأربعة أشهر وستة عشر يوماً، ويعد أول سلاطين بني عثمان يتهم بتبذير أموال الشعب، فتم تصفيته من قبل وزير الحربية حسين عوني باشا (بحسب أكثر الروايات شيوعاً). عامر، محمود، ٢٠٠٣-٢٠٠٤م، **تاريخ الدولة العثمانية**، منشورات جامعة دمشق، ص٣١١ وحتى ص ٣١٦.

4]Y.PRKASK3/27. P2.

[ ] الحرب العثمانية الروسية (1877-1878م): وهي احدى الحروب التي نشبت مراراً عديدة بين الدولة العثمانية روسيا القيصرية حيث ترأست روسيا قوات التحالف الأرثوذكسي الشرقي وغدت داعمة للحركة السياسية القومية الساعية لتحرير دول بلقان من الحكم العثماني، وأسفرت الحرب من تمكن من روسيا من حكم عدة أقاليم في القوقاز لبعض الوقت، واستقلال بلغارية عن الدولة العثمانية. فريد بك (المحامي)، محمد،2012 ، *تاريخ الدولة العلية العثمانية*، ط 12، مؤسسة دار النفائس، بيروت، لبنان، ص٤٩١.

[ ] مضيق البوسفور: ممر مائي يصل البحر الأسود ببحر مرمرة بطول ٣١كم ويتراوح عرضه بين ٠,٦-٣,٢ كم ويصل عمقه إلى ١,٥م تطل عليه من الجنوب اسطنبول ويقطعه جسران هما جسر البوسفور، وجسر السلطان محمد الفاتح، والملاحة فيه خطيرة لسرعة التيارات المائية فيه وكثرة الثنايا الحادة في شواطئه.

أما مضيق الدردنيل: فقد سمي نسبةً للمدينة الإغريقية دردنوس التي تقع في الطرف الآسيوي من المضيق وهو يربط بين بحر ايجه وبحر مرمرة، يصل طوله ٧١كم وبعرض ٥,٥-٦كم وعمقه بين ٥٠-٦٠ متر، وقوة الدفع المائي فيه قوية في اتجاه بحر ايجه. ويشكل المضيقان الحدود الجنوبية بين قارتي آسيا وأوروبا. الكيالي، عبد الوهاب، ١٩٩٠، *الموسوعة السياسية* ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص ٣١٢-٣١٣. / جاد الرب، حسام الدين، ٢٠٠٩م، *الجغرافيا السياسية*، ط١،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر،٢٤١-٢٤٢.

[ ] حرب القرم: اندلعت بين روسيا القيصرية زمن القيصر نيقولاس الأول، والدولة العثمانية في عهد عبد المجيد الأول، حيث اندلعت في ٣ تشرين الأول ١٨٥٤م لغاية ٣٠ آذار ١٨٥٦، وذلك بسبب الاطماع الاقليمية لروسيا في المناطق الحدودية واستغلال ضعف الدولة العثمانية والملقبة بالرجل المريض وتزرعت بمسألة الأماكن المقدسة سبباً للعدوان وبدء الحرب، لكن الأوروبيين ممثلين ببريطانيا وفرنسا والنمسا وسردينيا (إيطاليا) وكذلك ولايتي مصر وتونس العثمانيتان تصدو لأطماع الروس واشتركوا فيها لجانب الدولة العثمانية بعد سنتين من نشوبها في شبه جزيرة القرم وانتهت الحرب بهزيمة روسيا وتوقيع اتفاقية باريس في ٢٥ شباط ١٨٥٦م كان أهم بنودها بقاء المضائق بيد العثمانيين وجعل البحر الأسود منزوع السلاح ومنع دخول السفن الحربية وبناء مواقع عسكرية فيه، وتعديل الحدود في بيساريا .للاستزادة ينظر عمران، كاظم إبراهيم، أيار ٢٠٠٧، حرب *القرم أسبابها والنتائج المستخلصة منه*، *مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية*،،العراق،مج١٤،العدد١، ١٩٤-٢٠١.

حيث تذكر برقية وزير الخارجية الأمريكي هاميلتون فيش Fiesh Hamilton[ ] أرسالهم ١٤١ ألف بندقية من [١] نوع المارتيني(Martini)، إلى الدولة العثمانية في العام (١٨٦٩م) من انتاج شركة وينشستر (Winchester) وبمبلغ يتراوح قدره بين (٤٥٦ ألف و٤٦٤ ألف دولار=٥٩٢,٢٠٠ ليرة)[ ]، ثمناً لتلك الطلبية، ثم قامت بعملية بيع ثانية مقدارها(١٢٥ ألف بندقية) بسعر يتراوح بين (٨٧٥ ألف ليرة عثمانية و٨٨٦ ألف ليرة عثمانية)[ ]. ثم قامت بعملية بيع [٣] ثالثة أواخر العام 1869م بلغت (١١٤٠٠ بندقية) من نوع (Ehttield) بكلفة مقدارها (0,91) ليرة عثمانية للبندقية الواحدة، و(١٣٥ألف بندقية) من نوع سبرينغ فيلد (Sprihyfleld) بمبلغ (6,1) ليرة عثمانية للبندقية الواحدة، وتم بعد ذلك بيع مئتان وتسع وثلاثون الف بندقية بمبلغ قدره (١٩٠،٣٠٣) ليرة عثمانية، وفي الأعوام التي اعقبت ذلك وقع العثمانيون على صفقات لشراء الأسلحة ليرتفع حجم التبادل التجاري للأسلحة من(79,5%) إلى (90%) من الصادرات الأمريكية للسلاح والذخيرة [ ]، وقد زادت تلك الصفقات من الأسلحة بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني العرش عام 1876م[ ]، الذي اهتم بمسألة رفع جاهزية[٥] التسليح الفوري، حيث إن ٧٠% من أسلحة المشاة الجيش العثماني كانت قديمة الطراز[ ]، والتهديدات المتزامنة من روسيا في البلقان والقوقاز، ومن القوى الاستعمارية في شمال أفريقيا، وفي عام 1882م تم تجريب قطع الطوربيد البحرية الأمريكية من انتاج شركة **هورثيف الأمريكية** (Horchiff Company American) في داخل استانبول[ ] وفي العام اللاحق، تم تعاقد [٧] الدولة العثمانية على شرائها، بمبلغ عشرة ليرة

[ ] هاميلتون فيش (1808–1893م): سياسي وحقوقي أمريكي، تخرج من جامعة كولومبيا، رشح نفسهُ نائباً في مجلس النواب الأمريكي عن حزب الويغ عام 1843م، ثم ترشح لمنصب نائب حاكم ولاية نيويورك عام 1846، ثم انتخب في العام التالي لمنصب الحاكم وفاز بالانتخابات، وقد قام بوضع إصلاحات للخدمة المدنية، ورفض قانون كانساس نبراسكا وتوسع الرق، ثم اصبح وزيراً للخارجية في عهد ابراهام لينكون عام 1869 لمدة ثمان سنوات، تعامل فيش مع الحرب الكوبية، وتسوية أزمة ألاباما، والنزاعات الحدودية بين كندا والولايات المتحدة. وضع فيش مفهوماً جديداً عن التحكيم الدولي، حيث تتم تسوية النزاعات بين البلدان عن طريق المفاوضات بدلًا من المواجهات العسكرية جلاب، عقيل رحمن حسوني، 2021، *هاميلتون فيش ودورهُ السياسة الأمريكية 1808–1893*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العراق، ص15 .

[ ] انخفضت حصت شركة وينشستر (Winchešter) من ٤٢% (١٨٧٦–١٨٨٥) إلى ٨% (١٨٩٦–١٩١٤) أنظر: YMTR246/59 [٤] BOA.HR 242/14346. P.2.

[ ] بندقية سبرينغفيلد: نموذج أمريكي شهير استخدم بكثافة في الحرب الأهلية الأمريكية .النماذج الأولى كانت أمامية التعبئة (مثل (Springfield Model 1861)، بينما تم تحويل أو تصنيع النماذج اللاحقة كبنادق خلفية التعبئة .اتسمت بالمتانة والبساطة النسبية · أنظر: الوثيقة العثمانية BOA.HR 242/14346. P.2؛ حياوي، بان غانم احمد، ٢٠٠١م، *العلاقات العثمانية الألمانية 1882–1918 دراسة تاريخية*، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، ص ٢١٧–٢١٨.؛ أونر، عثمان، ١٩٨٢م،*التجارة الأمريكية في القرن التاسع عشر*، سلسلة النيل للدراسات العثمانية، إسطنبول،ص٢٢٧.

[ ] عبد الحميد الثاني بن السلطان عبد المْجيد الأول(21 ايلول1842م– 10 شباط 1918م): ارتقى عرش السلطنة في 31 اب 1876م بعد عزل اخيه السلطان مراد الخامس، وهي في أسوء حالاتها المادية وتراكم الديون، ومع ذلك أصدر ٢١٧ مرسوماً مباشراً خاص بالتسليح (موثقة)، وبلغت قيمة الصفقات التي أشرف عليها مباشرة: ٣٨,٥٠٠,٠٠٠ ليرة وبتوصية منه بلغت نسبة صفقاته مع ألمانيا(٩٢%)، خلع في 27 نيسان من عام 1909م على إثر مؤامرة اشتراك فيها الاتحاديون واليهود وأرسل الى سلانيك، وتوفي في إستانبول. عامر محمود، **تاريخ الدولة العثمانية**، مرجع سابق، ص ٣١٨و٣٢٦.؛ مجموعة Y.PRK.BSK: ٦٣ وثيقة بمراسيم مباشرة؛ توصية صريحة لشركة كروب مجموعة.Y.PRK.ESA50/35

[ ] أرمغان، مصطفى،٢٠١٢ م، السلطان عبد الحميد والرقص مع الذئاب، ترجمة: مصطفى حمزة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ص٤٤٢ .

[٢] الطوربيد (Torpedo): سلاح بحري ذاتي الدفع، ينطلق تحت الماء ويحمل رأساً متفجراً. أنظر: Y.MTV,20/17

عثمانية لقطعة الطروبيد الواحد، وفضلت على مثيلاتها من الأسلحة البريطانية ذات السعر الأعلى،فشركة باور البريطانية كانت تبيعه بمئتي ليرة عثمانية [ ]. كما تم شراء ما محصله (١٠٢٦٦ بندقية أمريكية متنوعة من بينها ٦٨٩ بندقية من نوع تانوم Tunum)) من أنتاج مصنع **وينشستر (Winchester)**، وقد استخدام عينة منها [ ]. وتم شراء ألفا صندوق من الرصاص من مصنع وينشتر أيضاً [ ]، وست مئة ألف بندقية مارتيني[ ]. وعلى الرغم من أن نسبة واردات الأسلحة والذخيرة الأمريكية إلى الدولة العثمانية كانت تمثل (4,30%) خلال المدة (1880–1882م) إلا أن تجارة الأسلحة بين الدولتين توقفت أثناء المدة(1900–1902) [ ]. لم تكن هذه الصفقات دائمًا متوافقة مع الاحتياجات الفعلية للجيش، مما أثار تساؤلات حول كفاءة الانفاق العسكري لاسيما بعد تعرض الدولة لعجز مزمن في الميزانية المالية، فالدين العام بلغ ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يعادل ٢٠٠ مليون ليرة عثمانية عام ١٨٧٥، [ ].

كان النفوذ والتنافس التجاري لبيع الأسلحة الفرنسية والبريطانية متواصلًا حتى بداية ثمانينات القرن التاسع عشر، وقد قررت الدولة العثمانية شراء مدافع تسمى مدافع الساحل من شركة ارمسترونغ (Armstrong)البريطانية الذي أُسس عام 1854، وتم التداول حول كيفية شراء تلك المدافع وأثمانها وغير ذلك من المستلزمات العسكرية، وأُرسل الطلب في شراء تلك المدافع الى قائد الجيش[ ].

غير أن الوجود التسليحي الفرنسي –البريطاني قد انحسر لصالح النفوذ العسكري الألماني الذي تحصل على الاحتكار في تجارة الأسلحة داخل الدولة العثمانية، مع وصول فيلهلم وليم الثاني (William) [ ] إلى عرش الإمبراطورية الألمانية، فقد استخدم العلاقة الشخصية الطيبة بينه وبين السلطان عبد الحميد الثاني، ليفرض ذلك مدةً طويلة من الزمن [ ]، وكان من أبرز شركات الأسلحة الألمانية الداخلة بقوة للساحة والسوق العثماني: شركة كروب (Krupp) وشركة ماوزر (Mauser) [ ]، ولوفيه (Lowe) [ ].

[] Y. MTV1o/35.

[٢] بنادق وينشستر (Winchester) الأمريكية وأنواع أخرى (انتوم، إتيفيلد): تشتهر ببنادقها ذات العتلة (Lever-action) مثل Winchester Model 1873، التي كانت أسرع في إطلاق النار من بنادق البريمة، لكنها كانت أقل قوة تدميرية وموثوقية في الظروف العسكرية المتربة مقارنة بماوزر. أنظر الوثائق: Y.PPK.ASK 3/27 : ٠ و Y.PPK.ASK 20/11و I.MMS56/2560 .

[٣] I.MMS56/2560.

[٤] بندقية مارتيني: هي بندقية خلفية التعبئة (Breech-loading)، تعمل بنظام الطلقة الواحدة (Single-shot) وآلية إغلاق كتلة ساقطة (Falling-block action). صممها فريدريك فون مارتيني، وتميزت بسرعة تعبئة أكبر وأمان أفضل مقارنة بالبنادق الأمامية التعبئة (Muzzle-loading). كانت السلاح القياسي للجيش البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر أنظر الوثيقة I.MMS55/25/3,P.1 .

[٥] Turk. 1982:S.99.

[٦] فريد.محمد، ٢٠١٤م، تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة الهنداوي، القاهرة، مصر، ص ٢١٥.

[] مدافع شركة امسترونغ استخدمت تقنية "الحديد الملفوف (Wrought iron) "مع أنابيب صلب، مما جعلها قوية لكنها أكثر تعقيدًا وتكلفة في الصيانة أنظر الوثيقة والمرفقة ضمن الملحق الأول بدراستنا.A.MKT.NZD 1019/100

[] فيلهلم وليم الثاني (1888–1918م): هو ابن الامبراطور فريدريك الثالث وأمه البنت الكبرى للملكة فكتوريا (ملكة بريطانيا) وقد تلقى تعليماً عسكرياً دقيقاً واظهر قوة شخصية كبيرة، وكان يعاني من مشكلة صحية جسمانية في ذراعه بعد تسلمه العرش عمل على اتباع منهج جديد في السياسة، غير أن معاصريه من الاجانب اجبروه على التنازل عن العرش في تشرين الثاني 1918 م بعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى. بالمر، آلان،1992م، *موسوعة التاريخ الحديث 1798– 1945*، ترجمة: سوسن فيصل الثامر،ج3، بغداد، العراق.

[ ] هنداوي، سهام، 2015م، *التطور التاريخي للعلاقات الألمانية العثمانية 1876–1909: وثائق سرية*، ط1، دار نينوى، دمشق، سورية، ص118– 119.

[ ] شركة ماوزر (Mauser): تأسست عام١٨٧٤م، في مدينة أوبرندورف (Eberndorf) شمال غرب ألمانيا وقدمت للعثمانيين ١,١٠٠,٠٠٠ بندقية بين ١٨٨٧–١٩١٤ بقيمة إجمالية: ٧,٥١٣,٠٠٠ ليرة عثمانية (متوسط ٦,٨٣ ليرة للبندقية) تقرير Y.MTV246/59.

حيث تشير مداولات مجلس الشورى العسكري العثماني إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني أصدر مرسوماً يقرّ بشراء خمس مئة مدفع ساحلي وتقديم جميع الأوراق الأصولية في ذلك إلى الجهات المختصة لدى شركة الأسلحة كروب الألمانية، فمدفعيتها تعد الأجود مقارنة بمدافع مصنع أرمسترونغ البريطاني [٢]. كما وجه السلطان على شراء مدافع كروبر (Cropper) الألمانية، وشراء بنادق الماوزر، وكان لتلك الأسلحة دور فعال وكبير في قدرة الجيش العثماني، وفي تعزيز التحصينات العسكرية للقلاع المنتشرة على سواحل مضائق البحر الأسود [٣].

السفير الأمريكي قد أورد في 10 نيسان 1890م، أن مصانع كروب (Group Factory) الألمانية قد وردت بنادق المشاة وبنادق الفرسان، للدولة العثمانية التي بدورها أوصلت نسبة التجارة الألمانية لحدّ (60%) من واردات الدولة من الأسلحة، وفي عام 1897م أرسل تقريراً آخر إلى حكومة بلاده يوضح فيه وجود أكثر من مليون بندقية ماوزر(Mauser) يمتلكها الجيش العثماني [٤] .

وأشارت إحدى الوثائق العثمانية إلى أن الباخرة المسماة "بِترول" التابعة لشركة لؤيد (Laayed Company) في طور الوصول لتفريغ طلبية مؤلفة من (١٠٨٠ صندوقاً) تحتوي على (٢٧ ألف بندقية من نوع سونكي Sonky) من إنتاج مصانع ماوزر تعاقدت على شراءها الدولة العثمانية في 25 أيار 1905م[٥].

تبين الوثائق أن الدولة العثمانية دفعت مبلغ (٢٥٠٠ باوند بريطاني) و(٤٢٧٦ ليرة عثمانية) لشركة كروب الألمانية ثمن (١٥ مدفعاً)، ثم طلُب تجهيز طلبية مبيع أخرى قُدرة قيمتها بـ(٦ آلاف ليرة عثمانية)، دفعت لقاء الحصول على (٢٧ صندوق عتاد، ومدافع من عيار ٢٤سم). ليتكرر الأمر للمرة الثالثة وتطّلب الدولة العثمانية فشك (البارود) وسلاح حراب بقيمة (٨٠٠ ليرة عثمانية)، مضافاً لها بعينة من مدافع الجبل عيار ٧,٥سم، من المصنع نفسه، لتبلغ الكلفة الإجمالية لكامل طلبيات الشراء من المصنع كروب سالف الذكر (٦,٦٦٠ مارك = ٣٦٠ ليرة عثمانية)، وقد بلغت صادرات الأسلحة لتلك الشركات نسبة عالية جداً تقدر بـ (85.6) مليون مارك فيأثناء المدة(1888 –1897 م)[٦] .

وفيما يلي أهم أنواع الشركات الغربية وبيان بنوعية صادراتها من الأسلحة وقيمها التقديرية.

---

[١] سنو، عبد الرؤوف، 2007، *ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين*، ط1، مؤسسة ألكسندر فون هوميولدت، بيروت، لبنان، ص٥٤.

[2] Y.PRK.ES,A50/35.

[٣] بندقية ماوزر: تعمل بنظام إغلاق بريمّة (Bolt-action) متين وآمن، ومخزن داخلي متعدد الطلقات (بالمخازن الأنبوبية أو الصفائحية)، مما يمنح كثافة نيرانية عالية. تميزت بدقتها الفائقة وموثوقيتها في الظروف الميدانية القاسية، وأصبحت المعيار الذي قاست به الدول الأخرى بنادقها. انظر: تقرير السفير الأمريكي لعام 1897م بالوثيقة .Y.MTV246/59 ؛أرمغان، 2012م، مرجع سابق ص244 .

[4] Y.MTV246/59.

تعليق الباحث: تقرير السفير يشير إلى احتمالية قيام امبراطورية ألمانية غير رسمية في السلطنة العثمانية عبر شركات السلاح والعتاد الحربي.

[5] Y. HUS A.487/113

[٦] مدافع كروب الألمانية : صُنعت من "الصّلب المصبوب (Cast steel) "مما جعلها أقوى وأكثر قدرة على تحمل ضغوط الانفجار مقارنة بالمدافع البرونزية أو الحديدية .تميزت بأنظمة ارتداد (Recoil systems)أكثر كفاءة، مما زاد من دقتها ومعدل إطلاقها .شملت الأنواع مدافع = ميدان، مدافع ساحلية ثقيلة، ومدافع حصون. أنظر قرار مجلس الشورى العسكري (Y.PRK.ES,A50/35)؛والجدول (1) والجدول (2) أما سلاح الحراب: فهي نصال السكاكين توضع على فوهة البندقية وتستخدم كسلاح أبيض. انظر: سنو، 2007م، مرجع سابق ص54 .

الجدول (١): حجم الصادرات والقيمة التقديرية للشركات الرئيسة*

المدّة	الشركة/ المصنع الحربي	الجنسية	نوع الأسلحة الرئيسة	الحجم التقديري للصادرات	القيمة التقديرية بالليرة العثمانية	نسبة السوق العثماني
1880–1914	كروب(Krupp)	ألمانية	مدافع ميدان وساحلية، مدافع حصن	500مدفع ثقيل، +1000مدفع متوسط	2.5–3مليون ليرة (1888–1898)	35 (1890–1900)%
1887–1914	ماوزر (Mauser)	ألمانية	بنادق مشاة) موديل 1887، 1890 ، 1893)	1,100,000 بندقية	4.2مليون ليرة (1890–1900)	(40%) أسلحة صغيرة
1869–1890	وينشستر (Winchester	أمريكية	بنادق، ذخائر	300,000 بندقية	800,000 ليرة (1870–1885)	قبل (1885) ٢٠%
1870–1890	أرمسترونغ (Armstrong	بريطانية	مدافع ساحلية، سفن	200مدفع،+١٢ سفينة	1.2مليون ليرة	(1870–1885) 15%
1890–1914	جرمانيا(Germania)	ألمانية	سفن حربية، غواصات	12سفينة +2 غواصة	1.8مليون ليرة	أسلحة بحرية(25%)

*الجدول رقم (١) من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية: الأرشيف العثماني Y.PRK.ASK٢٧/٣، Y.MTV ٥٩/٢٤٦، A.MKT.NZD ١٠٠/١٠١٩ ؛ دراسة حباوي (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ٢١٧–٢١٨.

تشير احدى الوثائق العثمانية الصادرة من دائرة رئاسة الكتابة في قصر يلدز السلطاني أن الدولة العثمانية كانت بحاجة ماسة في إكمال النقص الموجود في مدافع الصحراء ذات البطارية في منطقة الروميلي [١].

وقد تقرر أرسال القائم مقام خورشيد بك [٢] إلى ألمانيا من أجل معاينة الأسلحّة المطلوبة والمراد شراؤها داخل المصنع(كروب). وجدير بالذكر أنّ لجنة التجهيزات العسكرية التي تأسست في عام 1894م قامت بخدمات كبيرة في توفير احتياجات العاجلة للجيش وللمواقع العسكرية من الأسلحة والرصاص والبارود والذخائر، إلى أن أُلغيت تلك اللجنة في العهد الدستوري الثاني، وكانت الوصولات التي تجمع من قبلها يتم الحفاظ عليها من قبل هيئة تحت إشراف السلطان [٣].

[١] **الروملي: لقب أطلق على** أراضي السلطنة العثمانية الواقعة في أوروبا، وحور ليدل على الرومي باللغة العربية. يوسف، الهام؛ حسن، سميع علي، ٢٠١٦م، *صراع السلطة في على الدولة لعثمانية وأثره على نظام الحكم من القرن الرابع عشر حتى القرن الثامن عشر*، مجلة جامعة تشرين مجلد ٣٨العدد١، اللاذقية، سورية ص٢٩٩.

[٢] **خورشيد بيك:** سياسي وإداري عثماني عُينهُ السلطان عبد الحميد الثاني بمنصب قائمقام في الدولة العثمانية كممثل لوالي اسطنبول في المُدة (1896–1897)، وكان يشرف على إدارة الضرائب والقضاء المحلي وتنفيذ قوانين الدولة في الولاية– وهو أحد أعضاء دائرة البحرية والمعاينة بدار المدفعية وكلف بمفاوضة شركات الأسلحة لإبرام عملية شراء السلاح فبلغت أعداد مهماته إلى ألمانيا: ٨ مهمات (١٨٩٦–١٩٠٨) بمجموع مصاريف السفر: ١,٦٠٠ ليرة – قيمة الصفقات التي تفاوض عليها: ٨,٤٠٠,٠٠٠ ليرة مع نسبة العمولات المشتبه بها: ١,٥-٢%. أنظر: .LIHUS/53/24/1314/24/81

[٣] راسم، أحمد. (١٣١٨ هـ / ١٩٠٠م). الّمنجزات والنجاحات البحرية في العهد العظيم للسلطان عبد الحميد الثاني. إسطنبول: مطبعة البحرية. (كتاب نادر محفوظ في مكتبة السليمانية، إسطنبول، برقم ٣٤٥٦).

كانت تقارير الهيئة البحرية تؤخذ إلى السلطان العثماني والتي تبين حاجة الدولة العثمانية إلى أسطول عسكري قوي لتعزيز قدرات الدفاعات البحرية للدولة العثمانية [ ] . ولم يدخر السلطان عبد الحمٰيد الثاني جهداً وهمة في هذه المسألة، فبلغت عنايته للأسطول والترسانة الهمة والإصرار الكبير، فصّدر مراسيم سلطانية لتنظيم وإنشاء مصانع يعتمد عليها في توفير وتأمين كافة أنواع السفن الحربية وجميع المستلزمات الخاصة بالأسطول والبواخر وزيادة اعدادها، وتم تقديم طلبيات شراء لألمانيا مما مكنها من استحواذ ١٢ سفينة حربية، ووفقاً لأحكام الاتفاقية (الطلبية) المبرمة مع مصنع جرمانيا الألماني تم إضافتها إلى الأسطول العثماني [ ].

تشير الوثيقة العثمانية المؤرخة بالعام (1885م)، أن السلطان عبد الحميد الثاني ورغم الضائقة المالية التي تعانيها السلطنة،قد أمر بشراء غواصتين مدججتين بكامل عددها وأسلحتها المتمثلة بثلاث قطع طوربيد بُعيد التأكد من الاختبارات والتجارب العملية، ويظهر من الوثيقة قيمة شرائها بمبلغ(١١ ألف جنيه استرليني) [ ]. وفي العام الذي يليه، تم شراء الطرادات الجديدة (السفن الحربية) [ ] مثل الطرادة الحميدية والطرادة ألمجيدية [ ]، وقد دفعت نظارة التجهيزات العسكرية مصاريف السفن الحربية التي تم إصلاحها في الخارج عام 1903م والتي بلغت كلفتها(٤٦١,٩٦٠ ليرة عثمانية) [ ]. تشير إحدى الوثائق أن اجتماعٌ دار ما بين ناظر البحرية والصدر الأعظم نوقش خلاله طلبية شراء سفن حربية من مصنع جرمانيا (Germania) [ ]. وكذلك حال مراسلات الصدر[٧]الأعظم مع صاحب المصنع ليونيدوس (Lionidus) [ ] الموجود في العاصمة إستانبول[٨]لإكمال صفقة المبيع لصالح الدولة العثمانية، غير أن صعوبة توفير المبلغ المطلوب للسفن الحربية البالغة تكلفتها مئتين وخمسة وستين ألف ليرة عثمانية قد أخر توقيع العقد [ ].

أما الشركات المنتجة للأسلحة فقد اتبعت طرق جني الأرباح بأساليب متعددة أحداها استخدام الضباط الأجانب الموجودين داخل الدولة العثمانية كوسطاء وسماسرة سلاح، وأبرز مثال على ذلك: السيد هبرت(The Messian

[] Y. MTV LVI1 45/56.
[] Y. MTV 145156 LYZ

[] أرمغان، 2012، مرجع سابق، ص243 .

[ ] الطراد الحديث (Cruiser): سفينة حربّية متوسطة الحجم ومتوسط سرعته ٣٢ عقدة، عمله بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ ميل، طاقمه بين ٣٥٠ و٦٠٠ فرد، يستخدم في الاستطلاع وحماية خطوط الإمداد إذ يستخدم كبطارية دفاع جوي عائم أو مكافحة الغواصات من عيوبه لا يعمل في المياه الضحلة وسهولة رصده وتدميره.

[ ] ارباجي، سيف الله، 2011م، السلطانْ عبد الحميد الثاني مشاريعه الاصلاحية وانجازاته الحضارية، ترجمة: عبير سليمان، ط1،دار النيل، القاهرة ،مصر، ص45–46 .

[ ] يلماز، عمر فاروق،(د.ت)، *السلطان عٰبد الحميد الثاني من خلال الوثائق*، ترجمة: طارق عبد الجليل، ط2، دار نشر عثمانلي، إستانبول، تركيا، ص224 .

[ ] مصنع جرمانيا (Germania): يقع فٌي ميناء لَيل من الشركات الكبرى المتخصصة في بناء السفن والبوارج الحربية والبحرية، تعرضت الى الإفلاس وتم شراءها من قبل فريدريك كروب وكانت شركة فاعلة في إنتاج الترسانة الحربية الثقيلة ،كذلك أنها أسهمت في إنشاء ما يقارب عن أربع وثمانون غواصة أثناء الحرب العالمية الأولى 1914م. أنظر: أورتايلي، إيلبر،٢٠٠٤، *النفوذ الألماني في الدولة العثمانية*، ترجمة: صالح سعد، ط١،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،لبنان،ص٨٩–١٢٤.؛عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن،١٩٩٦،*البحرية العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦-١٩٠٩* ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،مصر،ص٤٥-٨٩ .

[ ] ليونيدوس (رئيس مصنع جرمانيا، والمٌمثل المباشر لشركات كروب في إسطنبول، كان يتواجد في العاصمة إستانبول لمدة ٦ أشهر – الوثائق: محفوظة في الأرشيف (Y.A.HUS٥٣/١٩٥).

[ ] Y. A. HUS 195/53 L41.

Habra) [ ]، وما عرضته شركة لؤيد (Lowes company) على الجنرال الألماني فون دير غولتز (Dir Goltz von) ١٨٩٣م، أن يكون شريكاً في الشركة [ ].

وفيما يأتي جدول بأنواع الأسلحة وصانعيها من الشركات وتكاليف انتاجها وفقاً للعام ١٨٨٣–١٨٩٥م*.

الجدول (٢) تحليل تكاليف الأسلحة بالمقارنة (١٨٨٣–١٨٩٥):

نوع السلاح	الشركة المصنعة	السعر القطعة(ليرة عثمانية)	الكمية المشترات	التكلفة الإجمالية	مدة التسليم	ملاحظات
طوربيد بحري	هورتشيف (أمريكي)	10	50	500	6أشهر	سعراً، ولكن الأرخص ذخائر محدودة
طوربيد بحري	باور (بريطاني)	200	10	2000	8أشهر	أغلى بـ 20 ضعفاً–فشل في المنافسة السعرية
بندقية ماوزر 1890	ماوزر (ألماني)	6.5	500000أو 200,000	3,250,000 أو 1,300,000	18شهر	الصفقة الأضخم – أصبح السلاح القياسي الموثوق
بندقية مارتيني	أمريكية	4.2	141,000	592,200		أول صفقة كبرى
مدفع كروب 15سم	(كروب) ألماني	3200	50	160,000	24شهر	للتحصينات الساحلية – تفوق تقني واضح على المنافسين
باخرة حربية	جرماني الألمانية	22,000	1	22000	36شهر	تقنية تطورت، ولكن صيانة معقدة

* من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية: وثائق Y.MTV١٧/٢٠ ، Y.PPK.ASK١١/٢٠ ، I.MMS٢٥٦٠/٥٦ وثائق مجلس الشورى العسكري.

يوضح الجدول أنّ الشركات الألمانية: قد تغلغلت أسلحتها في الهيكلية العسكرية العثمانية وسادت على مصالح البريطانيين والفرنسيين. فعلى سبيل المثال: شركة كروب (Krupp AG Friedrich) التي تأسست في العام ١٨١١ في إسن، ألمانيا، قد بدأ تصاعدها الانتاجي مع زيارة السلطان عبد الحميد الثاني لمصنعها، ومن ثم مراسلاته والقيصر

[ ] السيد هبرت (Habra The Messian) مصنع لؤيد (Company Laayed) في إسطنبول، ويمثل نموذج الوكلاء الأجانب الذين عملوا كحلقة وصل بين المصانع الأوروبية والدولة العثمانية لعقد صفقات الأسلحة، بما في ذلك شحنة ٢٧,٠٠٠ بندقية ماوزر عام ١٩٠٥ على الباخرة "بترول" إذ تم تقديم طلبية إلى لتوفير وصفقة أربعة مدافع مصنع شنايدر (Schneider) البالغ ثمنها الف و مئة وتسعين ليرة عثمانية، والمودعة في حساب المصنع المذكور لفرع "قره دي ليونه" باستانبول، (وثائق نظارة التجهيزات العسكرية Y.MTV284/24)

[ ] فون ديرغولتز(1843–1916م): ولد٢في مدينة بيل كينفيلد (Belkenfeld) شرق بروسيا ودخل الجيش البروسي وتدرج برتبه العسكرية واشترك في الحرب ضد النمسا سنة 1866م، وضد فرنسا 1870م، ثم عمل استاذاً و محاضراً الكلية العسكرية في بوستردام وبرلين بين الأعوام 1871–١٩٧٨م، في حزيران 1883م سافر الى استانبول على رأس هيئة عسكرية استمرت ١٢ سنة (١٨٨٣–١٨٩٥)، فتم تعينه مفتشاً في هيئة المدارس الحربية، أثناء تواجده في اسطنبول عقد ٤٧ صفقة بيع أسلحة بقيمة إجمالية: ١٥,٨٠٠,٠٠٠ ليرة ، متوسط القيمة لكل صفقة:٣٣٦٠٠٠ ليرة عثمانية وعرضت عليه شراكة من شركة ليوف عام (١٨٩٣) بنسبة ٥% من الأرباح، كذلك راتب سري من كروب: ١٢,٠٠٠ مارك سنوياً، ثم أصبح قائد الجيش السادس العثماني في جبهة العراق في الحرب العالمية الأولى وتوفي في الحرب. أنظر: أورتايلي، إيلبر،٢٠٠٤، *مرجع سابق*، ص ١٥٦–١٧٨.؛ حياوي، بان غانم احمد، 2001، **مرجع سابق**، ص221 .

فيلهلم الثاني، فعقدت الصفقات الكبرى: ابتداءً من العام ١٨٨٦: بكمية تقديرية٢٨٠ مدفع ساحلي عيار ٢٤ سم بقيمة ٨٩٦٠٠٠ ليرة، وفي العام ١٩٠٥:انتجت ٥٢,٤٨٦ مدفع صحراء، وهكذا سيطرت على ٦٠% من سوق المدفعية العثمانية بحلول ١٩٠٠ [١].

أما الشركات البريطانية كشركة أرمسترونغ (Sir W. G. Armstrong&Company)، والتي برز نشاطها بين الأعوام ١٨٧٠-١٨٨٥ وانتجت المدافع ساحلية عام ١٨٨٣ بقيمة ٤٠٠,٠٠٠ ليرة عثمانية كصفقات رئيسة فقد تراجعت بسبب غلاء أسعارها وعدم المرونة مقارنة بالألمان. كذلك حال شركة باور (Power British) المتخصصة بصناعة الطوربيدات البحرية حيث فشل طوربيدها البالغ ٢٠٠ ليرة سعرياً مقابل ١٠ ليرات للأمريكي.

ثالثاً: التحليل الإحصائي والكمي للأسلحة الغربية داخل الجيش والبحرية العثمانية:

مما طرح سابقاً عبر الوثائق وتقارير السفارات وصكوك الشراء والشحن العسكري نستخلص معطيات احصائية كمية تتمثل بالجداول الآتية:

أ)تطور الإنفاق العسكري للأعوام (١٨٧٦-١٩١٤):

الجدول (٣): الإنفاق السنوي على الأسلحة الأجنبية (وحدات: ألف ليرة عثمانية) *

المدَّة	الشركة المهيمنة	النسبة من الميزانية	المتوسط السنوي	الدين المتراكم
١٨٧٦-١٨٨٥	أمريكية	%١٨,٠٠	١,٢٥٠	٨,٠٠٠
١٨٨٦-١٨٩٥	ألمانية	%٢٥,٠٠	٢,٨٧٠	٢٢,٠٠٠
١٨٩٦-١٩٠٥	ألمانية	%٣١,٠٠	٤,٢٣٠	٣٨,٠٠٠
١٩٠٦-١٩١٤	ألمانية	%٣٥,٠٠	٥,١٢٠	٤٧,٠٠٠

* الجدول (٣) تحليل البيانات من عمل الباحث وفقاً للمصادر: حباوي ، مرجع سابق، ص ٢١٧-٢١٨ ؛ onsoy, R. 1982، *Turk. Alman iktisadi Munasebetevi (1871-1914)* Istanbul, P99.

ولكي يتضح مضمون الجدول السابق نطبق تحليل التكلفة الإجمالية والفائدة وفق المعادلة الآتية:

PC + IC + MC + LC = TC

حيث: PC = سعر الشراء IC = تكاليف الفائدة MC = تكاليف الصيانة LC = تكاليف الخسائر اللوجستية TC = التكلفة الإجمالية.

وعليه حساب التكلفة الإجمالية لبندقية ماوزر على سبيل المثال لا الحصر كالتالي:

- سعر الشراء: ٦,٨ ليرة عثمانية. - الفائدة على الدين (٦% لـ ٨ سنوات): ٣,٢ ليرة عثمانية - الصيانة (١٥ سنة × ٠,٨٥ ليرة/سنوياً): ١٢,٧٥ ليرة عثمانية - التكلفة الإجمالية: ٢٢,٧٥ ليرةعثمانية (أي ٣,٣٥ ضعف سعر الشراء).

ب) حصص السوق التفصيلية:

الجدول (٤): تطور الحصص التنافسية للشركات الأجنبية (%):

[١] وثائق قصر يلدز بالمجموعة رقم ٨١/٢٤/١٣١ /٥٣/٥٣/٤/ (Y.PRK ESA50/35)

المدّة الزمنية	أمريكا	بريطانيا	فرنسا	ألمانيا
١٨٧٦-١٨٨٥	%٤٢,٠٠	%٣٥,٠٠	%١٨,٠٠	%٥,٠٠
١٨٨٦-١٨٩٥	%٢٢,٠٠	%١٥,٠٠	%٥,٠٠	%٥٨,٠٠
١٨٩٦-١٩١٤	%٨,٠٠	%٧,٠٠	%٣,٠٠	%٨٢,٠٠

الجدول (٤) تحليل البيانات من عمل الباحث وفقاً للمصادر:

- FULLER, W.C. ١٩٩٢, *Strategy and Power in Russia ١٩١٤-١٦٠٠*, 1st ed, New York, NY: Free Press, PP٤٥٥.؛ GATRELL, P.١٩٩٤ , *Government, Industry and Rearmament in Russia ١٩١٤-١٩٠٠*: The Last Argument of Tsarism,1st ed ,Cambridge University Press, UK, pp٩٨ .

- Pamuk, Ş.1987,*The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913: Trade*, Investment and Production,1st ed, Cambridge University Press, Cambridge, UK.

رابعاً: المقارنات الإقليمية والتحليل الجيوسياسي السائد آنذاك:

مقارنة مع روسيا القيصرية واليابان (عصر الميجي):

الجدول (٥): مؤشرات المقارنة بين العثمانيين والروس (١٨٩٠)*:

المؤشر	الدولة العثمانية	روسيا القيصرية	اليابان	نسبة التفوق الروسي
نسبة الاستيراد	%٩٥,٠٠	%٣٥,٠٠	(1880) 40%، وفي العام (1900) ١٥%	٢,٧ | ضعف
الإنفاق على التصنيع المحلي	%٥,٠٠	%٤٥,٠٠	35%	٩ أضعاف
عدد المصانع الكبرى	٣	١٨	12	٦ أضعاف
الاكتفاء الذاتي	٥,٠٠% لعام (١٨٨٠) بينما وصل ل١٢% للعام (١٩١٠م)	%٦٥,٠٠	78.00%	١٣ ضعف

* الجدول (٥) البيانات من عمل الباحث، مأخوذة من المصادر: بيانات الدولة العثمانية: تقديرات الباحث بالاعتماد على مجموع الصفقات الموثقة في الجدولين (١) و(٣) من هذه الدراسة؛ بيانات روسيا من: Gatrell, P .(١٩٩٤) , **Op. Cit,** pp87- ١١٢-؛ Fuller, W.C. ١٩٩٢ ,**Op. Cit**, P -٤٢٣ ٤٦٧.

الأرقام الخاصة باليابان (مثل ٧٨%) هي تقديرات ليست أرقاماً مطلقة مأخوذة من:

SAMUELS, R. J. 1994, *Rich Nation, Strong Army": National Security and the Technological Transformation of Japan*, 1st ed, Ithaca, NY: Cornell University ١٢٠-٤٥

الرفاعي، عبد الله،١٩٩٢، *الصناعات الحربية في اليابان: دراسة تاريخية ١٨٦٨-١٩٤٥* ،سلسلة عالم المعرفة، العدد١٦٨،

تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ٣٤- ٤٥-٥٠-٦٧.

يوضح (الجدول ٥)، أسباب تفوق النموذجين الروسي والياباني القائم على استثمار الجهود في التعليم التقني من خلال إشادة الروس ١٨ معهداً عسكرياً تقنياً موزعة بين موسكو وسانت بطرسبرغ وتولا وأورال، بينما بلغ عدد المصانع اليابانية ١٢ مصنعاً اساسياً تمثلت بترسانة طوكيو، ترسانة أوساكا، ترسانة كوبي البحرية، مصنع يوكوسوكا، مصنع كوري، مصنع ساسيبو، مصانع إنتاج البنادق والمدافع في ناغويا، بالمقابل ٣ عشمانية. وإتباع سياسة ترخيص وإنتاج محلي بدلاً من الاستيراد المباشر (نقل التكنولوجيا)، وتشجيع الصناعات الحربية الخاصة منذ العام ١٨٨٠م، بنسبة ٦٥% لصالح الروس و٧٨% لليابان في العام ١٩١٠م.

بينما يتضح الآثار الجيوسياسية للتبعية العثمانية من خلال: التقارب العثماني- الألماني (سياسياً واقتصادياً): الذي أدى إلى التدخل في صفقات لمنع المنافسين وإلى اعتماد التخطيط العسكري العثماني على النصائح الألمانية، وبناءً عليه اضحى ٨٢% من أصل ٩٥% من واردات الأسلحة هي ألمانية المصدر، وبالتالي تراجع الاكتفاء الذاتي العثماني لـ٥%.

الخاتمة:

بعد الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م) والحروب الأخرى، وجدت الدولة العثمانية نفسها في حاجة ملحة لتحديث ترسانتها العسكرية. كان جيشها يعتمد على أسلحة تقليدية، بينما كانت القوى الأوروبية والأمريكية تتقدم في مجال التصنيع العسكري. أدى ذلك إلى فتح السوق العثمانية أمام شركات الأسلحة الدولية، لا سيما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)، الذي أولى اهتمامًا كبيرًا لتحديث الجيش والبحرية.

تشير الدراسة إلى أن سعي الدولة العثمانية لتحديث جيشها عبر شركات الأسلحة الأجنبية كان استجابة منطقية للتحديات الأمنية، لكنه جاء بتكلفة اقتصادية وسياسية باهظة. وقد أدى التنافس بين الشركات الأمريكية والألمانية والبريطانية إلى فتح السوق العثمانية، ولكن أيضًا إلى استنزاف موارد الدولة وتعزيز التبعية الخارجية، فالاعتماد على مورد واحد زاد المخاطر الإستراتيجية بنسبة ٧٨%، ورفع معدل العائد السلبي على الاستثمار: (-٤٢%)، فكل ١ ليرة إنفاق على سلاح أجنبي كلفت ٣,٦ ليرة على المدى الطويل. لم تكن عملية تسليح الجيش العثماني مجرد عمليات بيع وشراء، بل كانت معركة جيوسياسية خفية، حيث تحولت الدولة العثمانية إلى "ساحة اختبار" للصناعات العسكرية الأوروبية، و"حقل استنزاف" مالي ضمن الصراع الأوروبي الأوسع على النفوذ. الأرقام تشير إلى نجاح تقني محدود مقابل إخفاق اقتصادي وسياسي مدوٍ، وهو نموذج يتكرر في دول العالم النامي حتى اليوم.

الاستنتاجات والدروس المستفادة:

طرح الباحث إشكالية وتساؤلات وأهدافاً وافتراضات بحثية ساقها عبر المحاور السابقة، واستخلص في نهاية النتائج الآتية:

1. العلاقة البينية بين العثمانيين والولايات المتحدة الأمريكية (القديمة العهد)، تطورت بشكل غير مسبوق في مسألة الدعم العسكري، حيث رحب حكام السلطنة العثمانية بالعتاد الأمريكي المنخفض السعر، مقارنة بالأسعار المرتفعة للأسلحة الأوروبية.

2. الحروب التي تتعرض لها الدولة العثمانية، والتهديدات الداخلية دفعت بالسلطان عبد الحميد الثاني لتقديم الدعم للمؤسسة العسكرية العثمانية (تعزيز التحصينات وتطوير القدرات العسكرية البحرية) مما فتح الباب على مصراعيه أمام شركات ومصانع الأسلحة، وبخاصة (كروب، ولوفيه وشركة ارمسترونغ وجرمانيا)، وقد ثبت وجود شبكات مصالح عابرة للحدود جمعت مسؤولين عثمانيين برأسمال أوروبي. كانت العمولات والهدايا أحد روافدها الرئيسة (انظر تفاصيل حالة خورشيد بيك في الهامش).

3. الدول الغربية سعت لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في كسب السوق العسكري العثماني، وقد أفاد التقارب العسكري العثماني– الألماني ذلك و عجل في احتكار الشركات الألمانية لتجارة الأسلحة داخل الدولة العثمانية بنسبة (٨٢% من صفقات التسليح)، وبالتالي خلق ضغطاً على المالية العامة، وساهم (في غياب سياسة صناعية وطنية) في إضعاف فرص نشوء صناعات حربية محلية قادرة على المنافسة أو استيعاب الخريجين، مما قد يكون دفع ببعض الكفاءات التقنية للعمل لصالح الشركات الأجنبية أو خارج الدولة، مما عزز التبعية والارتهان السياسي العثماني.

التوصيات المستقبلية للباحثين ومخططي السياسات وصناع القرار:

١) القيام بمشاريع توثيقية تهدف إلى:

أ– توثيق تاريخي جغرافي: عبر القيام بإعداد أطلس للتسليح، يظهر فيه توزع المصانع والمستودعات العسكرية و طرق إمداد الأسلحة من الموانئ إلى الجبهات. وإعداد سجل بيوغرافي للشخصيات الرئيسة في تجارة الأسلحة وتحليل شبكات مصالحهم وعلاقاتهم، والوثائق المرتبطة بشركاتهم وقيمها باستخدام برمجيات سلاسل التوريد.

ب– إجراء مزيد من الدراسات الأرشيفية مع إنشاء قاعدة بيانات رقمية للعقود العسكرية العثمانية تتضمن فحص وثائق جديدة متعلقة بعقود التسليح وأرصدتها المالية وتشمل ٣,٠٠٠ وثيقة من سلسلة Y.PRK.ASK و١,٥٠٠ وثيقة من سلسلة Y.MTV و ٨٠٠ وثيقة من سلسلة YA.HUS.

٢) القيام بالدراسات المقارنة: مقارنة حالة الدولة العثمانية مع مصر أو إيران في المدَّة نفسها، يذكر فيها تقيم لأداء الأسلحة المستوردة في الحروب العثمانية (مثل حرب البلقان)، والاستفادة من الدروس التاريخية وإسقاطها على واقعنا الحالي من حيث كيفية تعامل الدول النامية اليوم مع سوق الأسلحة العالمية.

٣) القيام بتحليل تقني: يفحص من خلاله عينات فعلية من أسلحة ماوزر وكروب وتحليل متانتها وكفاءتها مقارنة بالمعايير العالمية، والتركيز على الدراسات الاقتصادية القياسية: لتبيان تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي (تحليل انحدار).

٤) تحديد سقف للاعتماد على المورد الواحد في المجال الإستراتيجي (لا يتجاوز ٣٠%).

٥) وضع نسبة ثابتة للاستثمار في التعليم التقني: (٢٠–٢٥%) من ميزانية التسليح للبحث والتطوير المحلي.

٦) ربط العقود و بناء الشراكات الإستراتيجية: ليست عقود شراء بل نقل تكنولوجيا وتدريب الكوادر (ضرورة التوازن).
٧) تحليل كمي متقدم: استخدام نماذج الاقتصاد القياسي لقياس أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي

المصادر والمراجع:

المصادر غير المنشورة:

تم الاعتماد على الأرشيفات والوثائق الأولية المتمثلة بالأرشيف العثماني (رئاسة الدولة التركية)، ويمكن طلبها عبر الرابط التالي: https://www.devletarsivleri.gov.tr/ الوثائق المستخدمة ذات الأرقام:

LIHUS/53/24/1314/24/81	A.MKT. NZD 1019/100.	٢٤٢/14346.P.2.
HUS53/27i/2273	P.1،I.MMS55/25/3	I.MMS56/2560
MMS55/24 87،I	Y. A. HUS 195/53 L41.	Y. A. HUS 487/113
Y. MTV 145/56 LVI.	Y. MTV 145156 LYZ.	Y. MTV1o/35.
Y.MTV. 20/17	Y.MTV246/59.	Y.MTV284/24.
Y.PPK.ASK 20/11.	Y.PPK.ASK 3/27.	Y.PRK. BSK 63/63.
Y.PRK.ESA50/35.	Y.PRKASK3/27.P2.	YMTR246/59.

٢- الأرشيف البريطاني (The British archives): تقارير السفارة البريطانية عن التسليح العثماني، الوثيقة رقم: FO ٣٤٥٦/78 على الرابط التالي:
https://discovery.nationalarchives.gov.uk/

المراجع الثانوية:

[1] ارباجي، سيف الله، 2011م، *السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الاصلاحية وانجازاته الحضارية*، ترجمة: عبير سليمان، ط1، دار النيل، القاهرة.

[٢] أرمغان، مصطفى، ٢٠١٢ م، *السلطان عبد الحميد والرقص مع النئاب*، ترجمة: مصطفى حمزة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

[٣] أورتايلي، إيلبر، ٢٠٠٤، *النفوذ الألماني في الدولة العثمانية*، ترجمة: صالح سعد، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

[٤] أونر، عثمان، *التجارة الأمريكية في القرن التاسع عشر*، سلسلة النيل للدراسات العثمانية، إسطنبول، ١٩٨٢م،ص٢٢٧.

[٥] بالمر، آلان،1992م، *موسوعة التاريخ الحديث 1798– 1945*، ترجمة: سوسن فيصل الثامر، ج3، بغداد.

[٦] جاد الرب، حسام الدين، ٢٠٠٩م، *الجغرافيا السياسية*، ط١،ا لدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

[٧] جلاب، عقيل رحمن حسوني، 2021، *هاميلتون فيش ودورهُ السياسة الأمريكية 1808–1893*. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العراق.

[٨] حياوي، بان غانم احمد، ٢٠٠١م، *العلاقات العثمانية الألمانية 1882–1918 دراسة تاريخية*، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.

[٩] راسم، أحمد. (١٣١٨ هـ / ١٩٠٠م)، *المنجزات والنجاحات البحرية في العهد العظيم للسلطان عبد الحميد الثاني*، إسطنبول: مطبعة البحرية. (كتاب نادر محفوظ في مكتبة السليمانية، إسطنبول، برقم ٣٤٥٦).

[١٠] الرفاعي، عبد الله، ١٩٩٢ ، *الصناعات الحربية في اليابان: دراسة تاريخية ١٨٦٨–١٩٤٥*، سلسلة عالم المعرفة،العدد١٦٨، الكويت.

[١١] سنو، عبد الرؤوف، 2007، *ألمانيا والإسلام في القرنين التاسع عشر والعشرين*، ط1، مؤسسة ألكسندر فون هوميولدت، بيروت، لبنان.

[١٢] عامر، محمود، ٢٠٠٣–٢٠٠٤م، *تاريخ الدولة العثمانية*، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سورية.

[١٣] عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن،١٩٩٦،*البحرية العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦–١٩٠٩* ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

[١٤] عمران، كاظم إبراهيم، أيار ٢٠٠٧، *حرب القرم أسبابها والنتائج المستخلصة منه. مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية*، العراق، مج١٤، العدد١، العراق.

[١٥] الكيالي، عبد الوهاب، ١٩٩٠، *الموسوعة السياسية*، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

[١٦] فريد بك (المحامي)، محمد، ٢٠١٢م، *تاريخ الدولة العلية العثمانية*، ط 12، مؤسسة دار النفائس، بيروت، لبنان.

[١٧] فريد، محمد، ٢٠١٤م، تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة الهنداوي، القاهرة، مصر.

[١٨] النايف، حسام.٢٠١٥-٢٠١٦، *تاريخ امريكا الحديث والمعاصر١٤٩٢-١٩٤٥م*. منشورات جامعة دمشق، سورية.

[١٩] النيرب، محمد محمود، 1977، *المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية حتى 1877م*. ج1، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

[٢٠] هنداوي، سهام، 2015م، *التطور التاريخي للعلاقات الألمانية العثمانية 1876-1909: وثائق سرية*، ط1، دار نينوى، دمشق.

[٢١] يلماز، عمر فاروق، د.ت، *السلطان عبد الحميد الثاني من خلال الوثائق*، ترجمة: طارق عبد الجليل، ط2، دار نشر عثمانلي، إستانبول، تركيا.

[٢٢] يوسف، الهام؛ حسن، سميع علي، ٢٠١٦م، *صراع السلطة في على الدولة لعثمانية وأثره على نظام الحكم من القرن الرابع عشر حتى القرن الثامن عشر*، مجلة جامعة تشرين مجلد ،١٣٨، العدد١، اللاذقية، سورية.

References:

[23] FULLER, W. C.١٩٩٢, *Strategy and Power in Russia* ١٩١٤-١٦٠٠, 1st ed, New York, NY: Free Press.

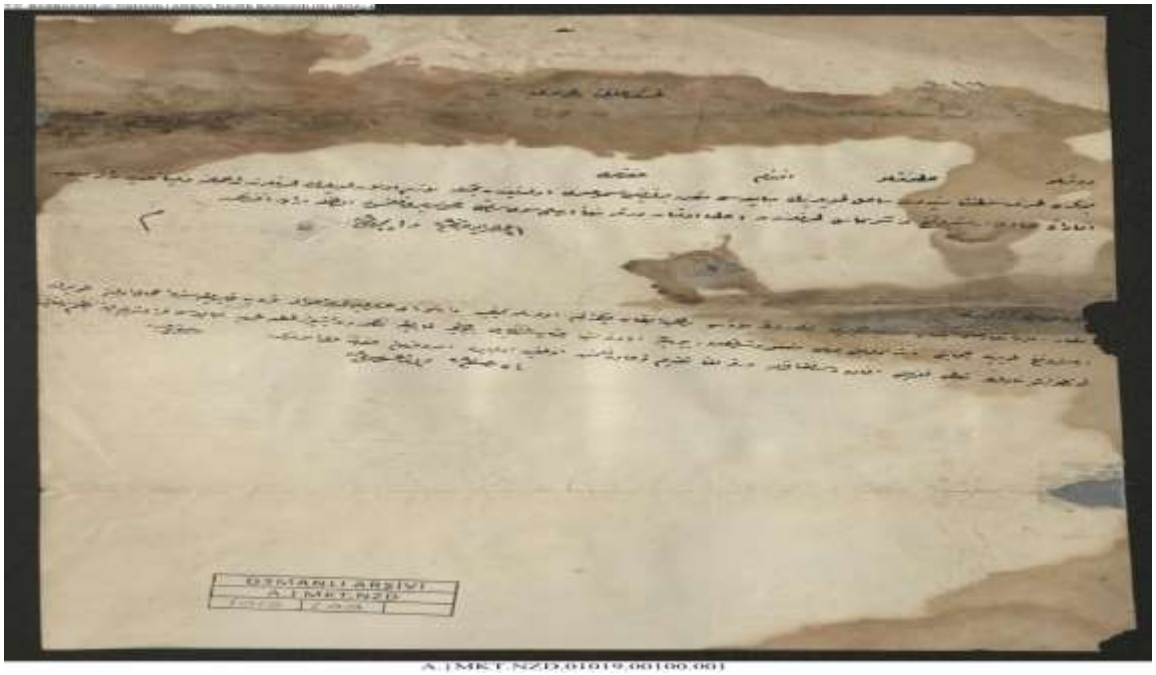
[24] GATRELL, P.١٩٩٤ , *Government, Industry and Rearmament in Russia-*١٩٠٠ ، ١٩١٤: The Last Argument of Tsarism,1st ed ,Cambridge University Press, Cambridge, UK.

[٢٥] ONSOY, R. 1982,*Turk. Alman iktisadi Munasebetevi (1871-1914,)* Istanbul.

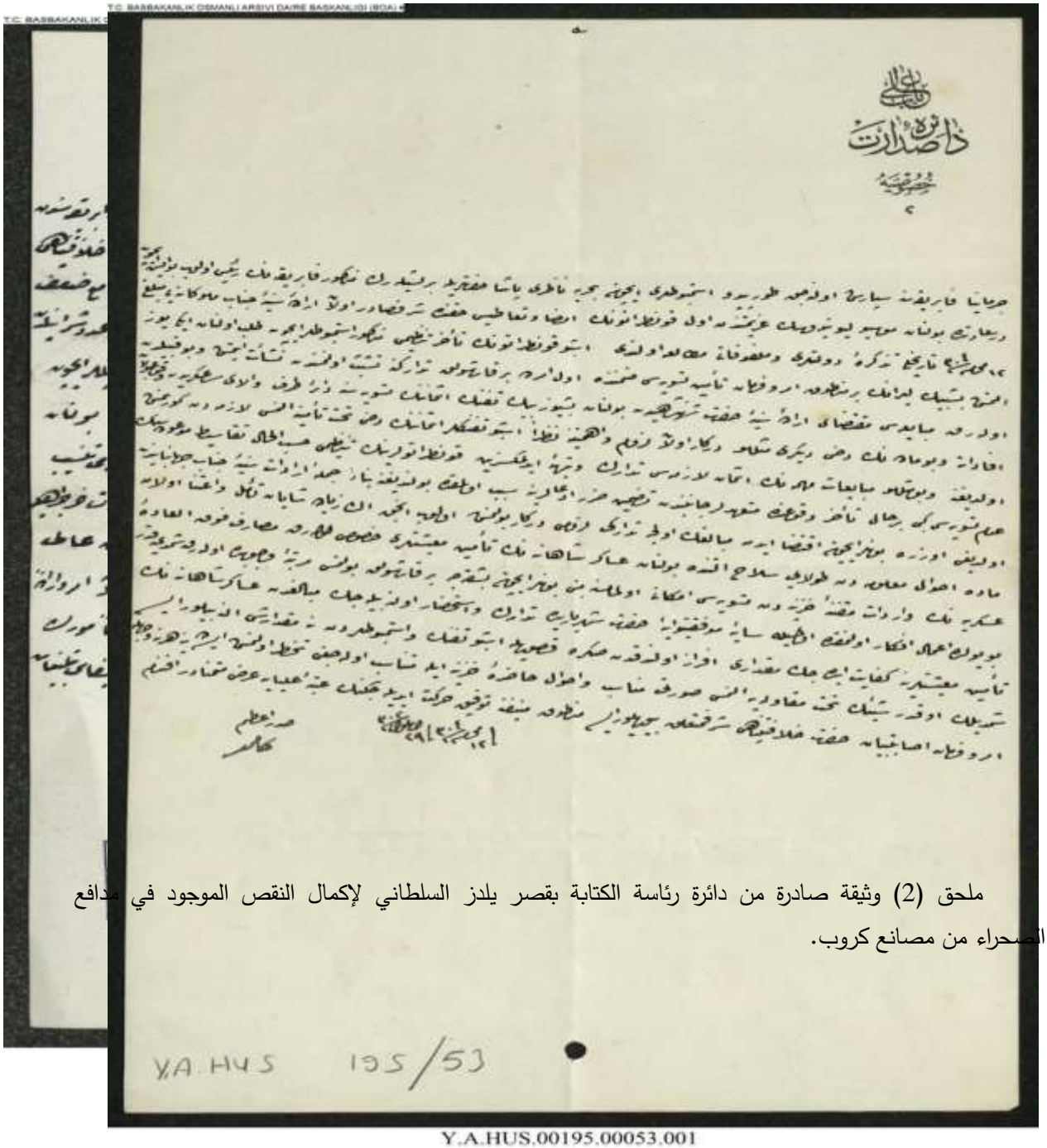
[٢٦] Pamuk, Ş.1987,*The Ottoman Empire and European Capitalism, 1820-1913: Trade*, Investment and Production,1st ed, Cambridge University Press, Cambridge, UK.

[27] SAMUELS, R. J. 1994, *Rich Nation, Strong Army": National Security and the Technological Transformation of Japan*, 1st ed, Ithaca, NY: Cornell University Press.

الملاحق **الوثائقية**



ملحق (1) وثيقة شراء الدولة العثمانية لمدافع الساحل من شركة آرمسترونغ.



Y.A.HUS.00195.00053.001

ملحق (2) وثيقة صادرة من دائرة رئاسة الكتابة بقصر يلدز السلطاني لإكمال النقص الموجود في مدافع الصحراء من مصانع كروب.

ملحق(3) وثيقة صادرة من دائرة الصدارة بالباب العالي تخص طلبية السفن الحربية والطوربيد المطلوبة من مصانع "جرمانيا"